

التعاون بين الحوثيين والتنظيمات الإرهابية الصومالية

ترجمات أبعاد

يونيو 2025

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

- لماذا اختفى الحوثيون عن ساحة المواجهة؟
- الحوثيون يشاركون إيران في الهجمات على إسرائيل
- هل سيصمد الحوثيون إذا قطعت إيران دعمها عنهم؟
- حصار الموانئ
- صراع البحر الأحمر أشبه بـ«قتال السكاكين»
- تعزيز التعاون بين الحوثيين والتنظيمات الإرهابية الصومالية
- الحوثيون: من التمرّد إلى القوة الإقليمية
- الحوثيون بين التصعيد والحسابات الإيرانية
- علاقات موسكو مع الحوثيين
- ما الذي تسعى روسيا لتحقيقه من الصراع في اليمن؟



لماذا اختفى الحوثيون عن ساحة المواجهة؟



غريغوري د. جونسون

ربما يكون أكثر ما يثير الدهشة في الصراع الذي استمر 12 يومًا بين إسرائيل وإيران، والذي شهد قصف الولايات المتحدة لثلاثة مواقع ثم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، هو ما لم يحدث: فقد غاب الحوثيون، الحليف الإقليمي الأبرز المتبقي لإيران، إلى حد كبير عن المشهد.

أطلق الحوثيون عددًا محدودًا من الصواريخ على إسرائيل في 14 و15 يونيو، ثم أعلنوا في 21 يونيو عزمهم مهاجمة الولايات المتحدة إذا تدخلت في الصراع إلى جانب إسرائيل ضد إيران. وبعد ساعات قليلة، كانت الولايات المتحدة قد ضربت ثلاثة مواقع نووية. أما رد الحوثيين فاقصر على بيان يدين الهجمات.

هذا الغياب المباشر عن المواجهة أربك المحللين والباحثين على حد سواء. فعندما دخلت إسرائيل غزة في أكتوبر 2023، سارع الحوثيون إلى الرد بحملة طويلة استهدفت حركة الملاحاة التجارية في البحر الأحمر. ومن مارس إلى مايو من هذا العام، صمد الحوثيون أمام 52 يومًا من القصف الأميركي المتواصل ضمن عملية «الفارس الخشن»، ثم استأنفوا هجماتهم على إسرائيل بعد التوصل إلى هدنة.

ورغم أن القضية الفلسطينية تُمثّل بُعدًا أيديولوجيًا وخطابيًا مهمًا بالنسبة للحوثيين، فإن ما يمنحهم القدرة على تهديد إسرائيل والملاحاة الدولية هو الدعم الإيراني، لا سيما تهريب مكونات الصواريخ الباليستية.

وهذا يثير سؤالاً جوهريًا: لماذا غاب الحوثيون عن هذا الصراع؟ هناك ثلاثة تفسيرات محتملة:

عدم القدرة على تنفيذ الهجمات

يرى هذا التفسير أن الحملة الجوية الأميركية في «عملية الفارس الخشن» كانت أكثر فاعلية مما قُدّر في البداية. فبعد انتهاء العملية، أشار تقييم لأجهزة الاستخبارات الأميركية إلى أن الحوثيين تعرّضوا لـ «بعض التدهور»، لكنهم سيكونون قادرين على استعادة قدراتهم. ومع ذلك، قد يكون هذا التقييم غير دقيق، وربما تسببت الغارات المكثفة – التي بلغت أكثر من 1100 ضربة – بأضرار جسيمة في مستودعات الأسلحة والمخازن الحوثية، تفوق ما كان ظاهرًا من الخارج.

وبالنظر إلى أكثر من عام من الهجمات الحوثية على السفن التجارية وإسرائيل، يُحتمل أن تكون مخزوناتهم من الصواريخ قد استنزفت بشكل كبير. بعض المواد يُنتج محليًا، وبعض الطائرات المسيّرة تُشترى جاهزة، لكن مكونات الصواريخ الباليستية تعتمد كليًا تقريبًا على التهريب الإيراني. وإذا كانت تلك المخزونات قد نضبت ولم تُعاد تعبئتها، فمن الممكن أن الحوثيين رغبوا في القتال، لكنهم افتقروا إلى الذخيرة اللازمة لمهاجمة الولايات المتحدة وإسرائيل.

عدم الرغبة في تنفيذ الهجمات

يرجح هذا التفسير أن الحوثيين اختاروا عدم الدخول في المواجهة، بعد أن رأوا مدى نجاح إسرائيل في اختراق إيران وتنفيذ اغتيالات دقيقة استهدفت قادة بارزين في الحرس الثوري وعلماء نوويين. وكما قالت الخبيرة في الشأن اليمني إليزابيث كيندال لصحيفة وول ستريت جورنال: «ربما يفكرون أنه من الأفضل أن نبقى في الظل الآن، لأن أي تحرك يكشف مواقعنا.»

وقد تجلّى هذا بوضوح في 14 يونيو، عندما كادت إسرائيل أن تغتال محمد الغماري، رئيس هيئة الأركان الحوثية، في ضربة دقيقة. ولا تزال التفاصيل غامضة، لكن وفقًا لمصادر يمنية، يبدو أن الغماري أُصيب بجروح خطيرة، ونجا - على الأقل في البداية.

لكن لهذا التفسير نقاط ضعف. أولاً، إسرائيل أمضت عقوداً في اختراق إيران وتجهيز عملياتها الاستخباراتية الناجحة، بينما لم يتحول الحوثيون إلى تهديد فعلي بالنسبة لإسرائيل إلا في السنوات القليلة الماضية، ما يعني أن حجم الاختراق الإسرائيلي لديهم أقل نسبياً. ثانياً، إسرائيل تستهدف الحوثيين منذ أكثر من عام، ولو كانت تمتلك معلومات استخباراتية دقيقة عنهم، لكانت استغللتها بالفعل. وأخيراً، الحوثيون يدركون تمامًا اعتمادهم على إيران في البقاء والتمدد إقليمياً، وهم جماعة ذات طموح إقليمي واضح.

الانتظار لتنفيذ الهجمات

يُعد هذا التفسير هو الأكثر منطقية. فالحوثيون ربما لم يشعروا بحرية التحرك المنفرد ضد إسرائيل، بل كانوا ينتظرون التنسيق مع إيران. لكن نجاح إسرائيل في اغتيال قيادات رئيسية في الأيام الأولى من الصراع، إلى جانب دخول المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي إلى ملجأ محصن (مع اضطراب القادة للتواصل معه عبر وسيط موثوق)، جعل التنسيق أكثر تعقيداً.

ووفقاً لهذا السيناريو، فإن الحوثيين كانوا يمتلكون الإرادة والقدرة على مهاجمة إسرائيل والولايات المتحدة، لكنهم أرادوا التأكد من أن ردهم سيكون جزءاً من استراتيجية إيرانية شاملة. وتشمل الخيارات المحتملة: محاولة منسقة لإغلاق البحر الأحمر ومضيق هرمز، أو إطلاق وابل من الصواريخ على إسرائيل بهدف إنهاك أنظمة الدفاع، أو تنفيذ رد غير متماثل عبر هجمات إرهابية.

وهذا التفسير - بأن الحوثيين أرادوا الانتظار والتنسيق - يتوافق أكثر مع الوقائع المعروفة، بخلاف التفسير الأول الذي يفترض أن التقييم الأميركي كان خاطئاً بدرجة كبيرة، أو التفسير الثاني الذي يتعارض مع سجل الحوثيين الحافل بمواجهة خصوم أقوى منهم.

لكن الأهم الآن هو ما سيحدث لاحقاً.

ففي 24 يونيو، صرّح الحوثيون بأن وقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران لا يشملهم. وإذا كانت مخزوناتهم من الذخائر كافية، فمن المرجح أن إيران ستواصل استخدامهم للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة، مما يمنحها وقتاً لإعادة ترتيب أوراقها بعد أدائها الضعيف في الحرب القصيرة، وتراجع فاعلية شبكة وكلائها في المنطقة.

<https://agsi.org/analysis/why-the-houthis-went-missing-in-action>

الحوثيون يشاركون إيران في الهجمات على إسرائيل



بريدجيت تومي

يُعد الحوثيون الوكيل الإيراني الوحيد الذي هاجم إسرائيل علنًا تضامناً مع إيران خلال الصراع الأخير بين البلدين. وقد أطلقت الجماعة اليمنية المسلحة، المصنّفة كمنظمة إرهابية، صواريخ باليستية على إسرائيل في حادثتين مؤكدتين منذ انطلاق عملية «الأسد الصاعد»، وهي الحملة العسكرية الإسرائيلية الهادفة إلى منع إيران من تطوير سلاح نووي، والتي بدأت في 12 يونيو.

في 13 يونيو، أطلق الحوثيون صاروخًا باتجاه إسرائيل سقط بالقرب من مدينة الخليل، مما أدى إلى إصابة خمسة فلسطينيين، بينهم ثلاثة أطفال. أما الصاروخ الآخر الذي أُطلق في 16 يونيو، فقد سقط خارج الأراضي الإسرائيلية.

في 15 يونيو، صرّح المتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، قائلاً: «استهدفنا منطقة يافا المحتلة بعدد من صواريخ فلسطين 2 البالستية الفرط صوتية، في أوقات مختلفة خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية. وقد نُفذت هذه العملية بالتنسيق مع العمليات التي نفذها الجيش الإيراني والحرس الثوري ضد العدو الإسرائيلي المجرم». وكان الحوثيون قد أطلقوا أكثر من 50 صاروخًا وطائرة مسيرة باتجاه إسرائيل، وذلك في الفترة ما بين نهاية وقف إطلاق النار في غزة في مارس 2025 وبداية عملية «الأسد الصاعد».

وقد شنت إسرائيل أكثر من 1100 غارة على أهداف داخل إيران خلال عملياتها، وردّت إيران بإطلاق مئات الصواريخ على مراكز مدنية وأهداف عسكرية في إسرائيل. ومع ذلك، يظل التدخل المباشر للحوثيين فريدًا بين وكلاء إيران في ما يُعرف بـ«محور المقاومة» الذي تقوده طهران. فـ«حزب الله» من غير المرجح أن ينخرط في القتال، و«حماس» تخوض معركة بقاء ولا تملك القدرة على المساهمة، فيما تكتفي الميليشيات العراقية حتى الآن بالتصريحات والبيانات، مع تنفيذ تحركات محدودة وغير معلنة لتجنّب الانتقام الأميركي.

وقد استُهدفت خمس قواعد أميركية في العراق وسوريا بطائرات مسيرة وصواريخ منذ انطلاق عملية «الأسد الصاعد»، دون أن تعلن أي جهة مسؤوليتها. ومع ذلك، يُرجّح أن تكون الفصائل الموالية لإيران في العراق وراء تلك الهجمات. إلا أن هذه الفصائل، بدلاً من تبني أعمال عسكرية مباشرة، ركّزت على إصدار بيانات شجب لإسرائيل والولايات المتحدة، ووجّهت تهديدات إلى واشنطن في حال تدخلها في الحرب إلى جانب إسرائيل ضد إيران.

الرد الإسرائيلي على هجمات الحوثيين

في ليلة 14 يونيو، شنت مقاتلات إسرائيلية غارة جوية استهدفت موقعًا حوثيًا في صنعاء. وبحسب صحيفة تايمز أوف إسرائيل، فإن الغارة استهدفت محمد الغماري، رئيس هيئة الأركان العامة للحوثيين. وقد تم تعيين الغماري في هذا المنصب، وهو أعلى منصب عسكري في الجماعة، منذ عام 2016. ولم تعلن إسرائيل حتى الآن نتائج الضربة الجوية.

وكانت الولايات المتحدة قد فرضت عقوبات على الغماري في عام 2021 بموجب الأمر التنفيذي رقم 13611، الذي يخول الحكومة الأميركية فرض عقوبات على الأفراد «الذين يهددون السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن». وأشارت وزارة الخزانة الأميركية إلى أن الغماري «مسؤول عن تنسيق هجمات نفذتها قوات الحوثيين وأثرت على المدنيين اليمنيين».

كما أوضحت الوزارة أن الغماري «قاد الهجوم الحوثي واسع النطاق على مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية في محافظة مأرب»، محذرة من أن هذا الهجوم ساهم في دفع الأزمة الإنسانية في اليمن إلى حافة الانهيار، حيث يعرض قرابة مليون نازح داخلي - من الفئات الأكثر هشاشة - للخطر. وأضافت وزارة الخزانة أن الغماري «أشرف على عمليات عسكرية حوثية تسببت في تدمير البنية التحتية المدنية وألحقت الضرر بجيران اليمن، وتحديدًا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة». وقد سافر الغماري مرارًا إلى لبنان لتلقي تدريبات مع «حزب الله» والحرس الثوري الإيراني، كما زار طهران للمشاركة في تدريبات إضافية. وتُعد العلاقات مع «حزب الله» والحرس الثوري ضرورية لأي قائد حوثي يسعى إلى الترقّي في صفوف الجماعة.

ويُعتبر الغماري من أبرز القادة المؤثرين في حروب صعدة - وهي سلسلة من النزاعات التي خاضها الحوثيون ضد الحكومة اليمنية بين عامي 2004 و2010 - كما كان له دور بارز في السيطرة على العاصمة صنعاء عام 2014.

[the-houthis-join-irans-attacks-on-israel.php](https://www.longwarjournal.org/archives/2025/the-houthis-join-irans-attacks-on-israel.php)

هل سيصمد الحوثيون إذا قطعت إيران دعمها عنهم؟



شهدت السنوات الأخيرة معارك عنيفة بين القوات الحكومية ومتمردى الحوثي في شمال محافظة حجة اليمنية، المحاذية للسعودية.

وينتمي الحوثيون إلى جماعة قبلية شيعية زيدية انطلقت من جبال شمال اليمن في محيط مدينة صعدة. وقد سيطروا على العاصمة صنعاء ومساحات واسعة من شمال البلاد منذ أكثر من عقد. ويفرضون سلطتهم على المناطق التي يحتلونها ليس من خلال كسب تأييد السكان، بل باستخدام القوة المسلحة. ولتحقيق ذلك، يعتمدون على تهريب الأسلحة عبر ميناء الحديدة في البحر الأحمر ومنطقة المزيونة الحرة على الحدود العُمانية. كما يقومون بتحويل مسار المساعدات الدولية المارة عبر الحديدة، ويستخدمونها لكسب الولاءات ومكافأة مقاتليهم، بينما يتركون اليمنيين غير الموالين للجماعة في حالة من الجوع والمعاناة.

وبينما يضطر النظام الإيراني إلى التركيز على أمنه الداخلي، من المرجح أن يواجه الحوثيون تقليصًا — إن لم يكن قطعًا تامًا — للدعم الإيراني.

إن الاستثمار الإيراني في الحوثيين مكلف، فشحنات الأسلحة واللوجستيات تتطلب أموالًا لم يعد النظام يمتلكها. فقد تخلى المرشد الأعلى علي خامنئي والحرس الثوري الإيراني عن حليفهم القديم بشار الأسد. كما أنهم يواجهون صعوبات في الدفاع عن حزب الله، ولا يستطيعون فعل الكثير لوقف العمليات الإسرائيلية ضد حركة حماس. وفي ظل هذه الضغوط، فإن الدعم الإيراني للحوثيين مرشح للانخفاض أو التوقف.

وإذا لم يعد بإمكان الحوثيين الاعتماد على الدعم الإيراني، وكانت قدرتهم على تحصيل الضرائب أو الرسوم الجمركية محدودة — خصوصًا إذا خسروا السيطرة على الحديدة — فما الذي ينتظرهم؟ الاعتقاد بأن الحوثيين سيختفون ببساطة هو تمني غير واقعي لا أكثر؛ فهم يسعون جاهدين وراء السلطة والمال. وعلى أقل تقدير، سيحتاج قادة الجماعة إلى موارد مالية لدفع أجور مقاتليهم. صحيح أنهم يحاولون إظهار أنفسهم كممثلين لحكومة، إلا أنهم في جوهرهم مجرد عصابة إجرامية، لكن حتى العصابات تحتاج إلى دفع الرواتب.

قد تأمل إدارة ترامب أن يؤدي انحسار النفوذ الإيراني إلى استقرار المنطقة، لكن الحوثيين لن يختفوا. بل على العكس، سيبحثون عن طرق بديلة لتمويل أنفسهم.

وفي هذا السياق، ينبغي على شركات الشحن الدولية أن تقلق من تكرار «النموذج الصومالي». بعد انهيار الدولة في الصومال واستنزاف مخزون الأسماك قبالة سواحلها بسبب الصيد الجائر، بدأ الصيادون في منطقة بونتلاند شمال شرقي الصومال بالتحول إلى القرصنة.

كان القراصنة يبحرون لمسافات بعيدة — أحياناً مئات الأميال — للاستيلاء على السفن التي تعبر بحر العرب أو شمال غرب المحيط الهندي. وبما أن عددًا هائلًا من ناقلات النفط كانت تمر عبر خليج عدن أو تتجه إلى موانئ من مومباسا إلى صلالة، فقد كانت الفرص كثيرة. وفي كثير من الأحيان، لم يكتفِ القراصنة باحتجاز السفن مقابل فدية، بل كانوا يأسرون طواقمها أيضًا. وتحولت هذه العمليات إلى تجارة مزدهرة، حيث كان المستثمرون يشترون قوارب القراصنة ويشاركون في الغنائم. وعندما تُقسم الأرباح، يعيد هؤلاء المستثمرون استثمارها في المزيد من عمليات القرصنة، أو يشترون بها فللاً وأعمالاً تجارية في دبي.

وإذا خسر الحوثيون تمويلهم الإيراني، فسيسعون إلى البقاء بأي وسيلة. وقد يكون النموذج الصومالي هو خيارهم الأفضل. ومن المحتمل أن تتحول موانئ الصيد الصغيرة شمال الحديدة إلى مراكز للقرصنة. والسؤال المطروح الآن هو: هل المجتمع الدولي مستعد لمواجهة «الحوثيين»؟ وهل هو مستعد لتكثيف عملياته لرصد وتدمير الزوارق السريعة التي قد تبدأ في مهاجمة السفن التجارية المارة عبر البحر الأحمر؟

من المرجح أيضًا أن ينخرط الحوثيون في أنشطة إجرامية أخرى. تمامًا كما استخدم حزب الله تجارة المخدرات للتمويل — من خلال تهريب الهيروين والكوكايين عبر إفريقيا إلى أوروبا والشرق الأوسط — فإن الحوثيين قد يستغلون شبكات حزب الله في إفريقيا، وخلايا شيعية لبنانية، لتهريب المخدرات إلى شبه الجزيرة العربية، وخاصة إلى السعودية التي تُعد سوقًا متناميًا، أو عبر طرق التهريب التقليدية إلى حوض البحر الأبيض المتوسط.

السؤال الآن هو: هل ستكتفي الولايات المتحدة وأوروبا بالاحتفال بانقطاع الدعم الإيراني المحتمل عن الحوثيين؟ أم ستدرك أن الجماعات الإجرامية والتنظيمات المسلحة قادرة على التكيف، وستبحث عن مصادر تمويل جديدة كلما فقدت مصادرها القديمة؟

<https://www.meforum.org/mef-observer/will-the-houthis-survive-if-iran-cuts-them-off>

حصار الموانئ بين الحوثيين والإسرائيليين

Forbes

بول إيدون

شنت إسرائيل هجومًا على ميناء الحديدة اليمني، الخاضع لسيطرة الحوثيين، باستخدام قواتها البحرية لأول مرة. وفي بيان علني، حذر وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت الحوثيين من أن إسرائيل ستفرض «حصارًا بحريًا وجويًا» إذا لم تتوقف الجماعة عن استهدافها بالصواريخ والطائرات المسيّرة. جاء هذا التهديد بعد تصريحات مماثلة من الحوثيين بفرض حصار على الموانئ الإسرائيلية. غير أن بُعد المسافات والتعقيدات اللوجستية يثير تساؤلات حول جدية هذه التهديدات.

وقال غالانت: «لقد حذرنا تنظيم الحوثي الإرهابي من أن مواصلة إطلاق النار على إسرائيل ستقابل بردًا قوي وحصار بحري وجوي»، مضيفًا: «الذراع الطويلة لإسرائيل في الجو والبحر ستصل إلى كل مكان».

وقد استخدمت إسرائيل زوارق صواريخ لضرب ميناء الحديدة المطل على البحر الأحمر، والذي يبعد نحو 1,900 كيلومتر عن ميناء إيلات. وقبل هذا الهجوم غير المسبوق، كانت إسرائيل قد ردّت باستخدام طائرات مقاتلة لضرب مواقع في الحديدة ومطار صنعاء ومرافق اقتصادية أخرى.

ويدل اللجوء إلى القوات البحرية في هذا الهجوم البعيد على استعداد إسرائيل لتبني تكتيكات جديدة ضد الجماعة.

وجاء تهديد غالانت بعد نحو شهر من إعلان الحوثيين فرض «حصار بحري» على ميناء حيفا وتحذيرهم السفن والشركات من اعتباره هدفًا محتملاً.

وقال براين كلارك، الخبير في الشؤون البحرية بمعهد هدرسون: «الحوثيون يفتقرون إلى القدرة على تنفيذ حصار فعلي، وكل ما يمكنهم فعله هو شن هجمات متفرقة على الشحن التجاري، على أمل ردع الشركات من التوجه إلى إسرائيل».

واتفق معه محمد الباشا، محلل الأمن الإقليمي في شركة «باشا ريبورت»، مؤكّدًا أن فرص الحوثيين في فرض حصار على ميناء حيفا ضئيلة.

وقال الباشا: «ميناء حيفا يتلقى شحناته عبر البحر الأبيض المتوسط، خلافًا لإيلات الذي تعرض للإغلاق المؤقت نتيجة هجمات الحوثيين». وأضاف: «لا يمتلك الحوثيون حاليًا المدى أو القوة البحرية الكافية للتأثير الفعلي في خطوط الشحن بالمتوسط».

في المقابل، فإن قدرة إسرائيل على فرض حصار على ميناء الحديدة وغيره من الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون أكبر بكثير.

وتُعد سفينة «ساعر 6» أحدث سفن البحرية الإسرائيلية، ووصفها الباشا بأنها «العنصر الأساسي في توسيع النفوذ الإسرائيلي في البحر الأحمر».

وقال الباشا: «أطلقت ساعر 6 هذا الأسبوع صاروخين فقط لضرب أرصفة ميناء الحديدة»، مشيرًا إلى أنها قادرة على البقاء في البحر لأكثر من شهر، ما يمنحها قدرة هجومية ودفاعية مستمرة.

وتتميز هذه السفن بإطلاق صواريخ موجهة بعيدة المدى، مثل «غابرييل 5» المضادة للسفن وصاروخ كروز ديليل G، بمدى يصل إلى 300 كيلومتر، إلى جانب صواريخ «باراك 8» الدفاعية ومنظومة «سي-دوم» البحرية، ويمكنها حمل مروحية «MH-60 سيهوك» المزودة بصواريخ «هلفاير».

وفي اشتباكات سابقة، استخدمت الولايات المتحدة صواريخ باهظة الثمن مثل «SM-3» و«SM-6» لاعتراض هجمات الحوثيين، لكنها أوقفت عملياتها بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار في مايو، ما ترك إسرائيل تقاثل الجماعة وحدها.

وقال كلارك: «التهديد الذي تواجهه السفن الإسرائيلية شبيه بالذي تواجهه المدمرات الأمريكية، رغم أن أنظمة الدفاع الجوي لديها أقل تطورًا».

وأضاف أن السفن الإسرائيلية الصغيرة تتمتع بمرونة ومناورة تفوق السفن الأمريكية الأكبر.

قال الباشا: «نشر ساعر 6 لا يحمل فقط أهدافًا تكتيكية، بل رسالة استراتيجية توضح نية إسرائيل توسيع نفوذها في البحر الأحمر». وأضاف أن «مجموعة حاملات الطائرات الأمريكية أبطأ وأكثر تعقيدًا لوجستيًا، في حين توفر ساعر 6 سرعة وقدرة على الصمود في مواجهة تهديدات غير تقليدية مثل الحوثيين». ومع ذلك، يظل فرض حصار بحري شامل على اليمن تحديًا كبيرًا.

وأضاف الباشا: «تزداد التقديرات بأن إسرائيل قد ترسل سفنًا لاعتراض شحنات أسلحة إيرانية متجهة إلى الحوثيين»، لكنه حذر من أن «الحصار الشامل سيكون مكلفًا وصعب التنفيذ بسبب المدى المحدود للبحرية الإسرائيلية وخطورة رد الحوثيين».

واقترح إمكانية استخدام القوات الخاصة الإسرائيلية لصعود السفن المشتبه بها ضمن استراتيجية لتعطيل الإمدادات دون اللجوء إلى حصار شامل.

وأيد كلارك ذلك قائلًا: «قد تحتفظ البحرية الإسرائيلية بوجودها بقوة في موانئ اليمن لتفتيش السفن المشبوهة، لكنه أشار إلى أن ذلك قد يستنزف معظم أسطولها».

وتملك البحرية الإسرائيلية أيضًا غواصات «دولفين» الألمانية، لكن كلارك شكك في فعاليتها لفرض الحصار، قائلًا: «الغواصات قادرة على مهاجمة السفن، لكن من الصعب تمييز ما إذا كانت تنقل مساعدات إنسانية أم أسلحة».

وعلى الرغم أن إسرائيل قادرة على فرض حصار، فإن الحوثيين لا يزالون قادرين على تهديدها بطرق أخرى، وقد ينجحون في إلحاق أضرار بميناء حيفا.

وقال الباشا: «قد يحاول الحوثيون لاحقًا تصعيد هجماتهم باستخدام صواريخ برؤوس متعددة قابلة للتوجيه (MIRVs)، كما في صواريخ فلسطين 2 وذو الفقار متوسطة المدى».

وأضاف: «ضربة واحدة ناجحة على البنية التحتية في حيفا قد تُحدث خللاً مؤقتًا وتزيد الضغط على الخدمات اللوجستية الإسرائيلية».

وقد سبق أن استهدف الحوثيون مطار بن غوريون، المركز الرئيسي للسفر في إسرائيل. ورغم أنهم لم يصيبوه مباشرة، فإن صاروخًا باليستيًا تجاوز الدفاعات في 4 مايو وضرب محيط صالة المطار، مما دفع إسرائيل للرد بقصف عنيف على صنعاء والحديدة.

وأشار الباشا إلى أن «ضربة ناجحة واحدة على مطار بن غوريون قد تغير ميزان الردع لصالح الحوثيين»، مؤكدًا تصميم الجماعة على استهداف البنية التحتية الحيوية.

قال: «في مايو، ألغت نحو 25% من شركات الطيران الدولية رحلاتها من وإلى مطار بن غوريون بسبب المخاوف الأمنية، ومن المرجح أن تزداد النسبة، خاصة مع تداول لقطات تُظهر صاروخًا بالقرب من طائرة مدنية».

«واختتم بالقول: لم تعد التهديدات الحوثية بفرض حصار جوي على تل أبيب فارغة بعد الرابع من مايو. فالصراع دخل مرحلة أكثر خطورة وتعقيدًا، ويبدو أن كلا الطرفين مستعد للتصعيد».

صراع البحر الأحمر أشبه بـ«قتال السكاكين»

BUSINESS INSIDER

جيك إبستين

منح الصراع مع الحوثيين في البحر الأحمر البحرية الأمريكية لمحةً عملية عن طبيعة العمليات الدفاعية الجوية ذات الوتيرة العالية، وتستفيد الآن من هذه التجربة في تطوير خططها لخوض معارك بحرية مستقبلية، لا سيما في حال نشوب صراع مع الصين.

ووصف أحد قادة السفن الحربية الأمريكية القتال المحتمل في المحيط الهادئ بأنه سيكون مختلفًا تمامًا عن معركة البحر الأحمر، مؤكدًا أن الحرب مع الصين ستكون أكثر تعقيدًا وصعوبة.

فقد أتاح الاشتباك الشاق مع الحوثيين المدعومين من إيران للمخططين العسكريين الأمريكيين فهمًا أعمق لتعقيدات العمليات الدفاعية الجوية المكثفة.

ورغم دخول الصراع في البحر الأحمر شهره الثاني من وقف إطلاق النار، فقد شكّل ضغطًا هائلًا على البحرية، وأرهق أطقم السفن، واستنزف الذخائر الحيوية. وعلى الرغم من صعوبة هذا القتال، يرى قادة البحرية أنه لا يعدو كونه لمحة أولية عما قد تكون عليه الحرب مع الصين، التي تمتلك ترسانة صاروخية أكثر تطورًا بكثير من تلك التي يستخدمها المتمرّدون الحوثيون.

ولا تقتصر الفوارق على قدرات الصواريخ فحسب، بل تشمل أيضًا مجموعة من العوامل الأخرى التي تجعل المواجهة مع الصين أكثر تعقيدًا. ومع ذلك، تتعلم البحرية دروسًا جوهرية من تجربة البحر الأحمر يمكن توظيفها في صراعات مستقبلية.

وقال القائد البحري كامرون إنغرام، قائد المدمرة «يو إس إس توماس هادنر»، لموقع بزنس إنسايدر خلال رحلة بحرية:

«في كثير من النواحي، كان البحر الأحمر أشبه بقتال بالسكاكين داخل كبينة هاتف».

وأضاف: الجغرافيا هناك ضيقة للغاية، وإذا أجرينا عمليات قرب أراضٍ تسيطر عليها الصين، فسيكون ذلك تحديًا بالغًا».

وتابع: «الصراع مع الصين سيكون قتالًا بعيد المدى بدرجة أكبر. أنظمة المراقبة والتتبع لديهم أكثر تقدمًا، وجهازهم الاستخباراتي أكثر تطورًا أيضًا، مما يعني أن هناك تعقيدات وتحديات إضافية تجعل المواجهة مع الصين أكثر صعوبة».

التهديد الصيني أكثر تعقيدًا

منذ أكتوبر 2023، أطلق الحوثيون مئات الصواريخ والطائرات المسيّرة باتجاه إسرائيل والممرات البحرية الدولية قبالة السواحل اليمنية، ولا سيما في البحر الأحمر وخليج عدن.

وردًا على ذلك، اعترضت السفن والطائرات الأمريكية عددًا كبيرًا من هذه التهديدات — من المسيّرات إلى الصواريخ المضادة للسفن — دفاعًا عن نفسها، وعن إسرائيل، وعن السفن التجارية. وتُعد المدمرة «توماس هادنر» من بين السفن الأمريكية التي نفذت عمليات اعتراض مؤكدة.

وغالبًا ما كانت تلك الاعتراضات تُنفذ باستخدام صواريخ تبلغ قيمتها ملايين الدولارات لإسقاط طائرات مسيرة لا تتجاوز قيمتها بضعة آلاف، مما أدى إلى استنزاف مخزونات الذخائر الأمريكية، وأثار مخاوف بشأن جاهزية الولايات المتحدة لأي صراع مسلح محتمل في المستقبل. وبالنظر إلى الصين، التي توصف بأنها «التهديد النذ» للولايات المتحدة، فإن القدرة على الدفاع الجوي البحري تُعد أولوية قصوى، خاصة أن أي صراع محتمل سيكون بحرًا بالدرجة الأولى.

وتمتلك الصين ترسانة متطورة من الأسلحة المضادة للسفن، تشمل صواريخ باليستية وجوالة، تتفوق كثيرًا على تلك التي يستخدمها الحوثيون، مما يجعل من الضروري أن تحتفظ البحرية الأمريكية بمخزون كافٍ من صواريخ الاعتراض — وقد تم بالفعل استهلاك المئات منها في التصدي للحوثيين. وأشار إنغرام إلى أن الحرب مع الصين ستكون شديدة التعقيد بسبب تطور الأسلحة الصينية، وأنظمة المراقبة بعيدة المدى، والقدرات الاستخباراتية المتقدمة. وقال: «ذلك الصراع سيتطلب مستوى مختلفًا من القتال»، مضيفًا أن الاشتباكات ستجري على مسافات أبعد بكثير مما شهدته البحرية في البحر الأحمر.

دروس مستفادة

خلال القتال في البحر الأحمر، نُشرت خمس حاملات طائرات أمريكية، وخاضت البحرية مواجهات غير مسبوقة مع تهديدات متطورة، مثل الصواريخ الباليستية المضادة للسفن. وأشاد إنغرام بنظام إيجيس (Aegis)، الذي يستخدم الحواسيب والرادارات لمساعدة السفن في تتبع الأهداف واعتراضها، قائلاً:

«لقد عمل النظام على نحو فاق توقعاتنا، من حيث معدلات النجاح في الاشتباكات».

كما وقّرت الأزمة دروسًا مهمة للبحرية فيما يتعلق بسعة الذخائر على متن السفن، وقدرتها على إعادة التزود، ومستوى مخزونها من الذخائر. وأعادت البحرية النظر في سياسات إطلاق النار، وبدأت في إعادة تقييم حجم الذخائر التي ينبغي استخدامها لتحديد التهديدات.

ومن أبرز مجالات التركيز الحالية: تقليص الفجوة في التكلفة بين التهديد ووسيلة الاعتراض. فإطلاق صاروخ من طراز SM-2 تبلغ قيمته 2.1 مليون دولار لاعتراض طائرة مسيرة لا تتجاوز قيمتها 20 ألف دولار لا يُعد نهجًا مستدامًا، لكن إنغرام يرى أن حماية سفينة حربية تبلغ قيمتها 2 مليار دولار ومئات الأرواح يُبرّر مثل هذا الإنفاق. ويكمن التحدي الحقيقي في الاستدامة.

وقد أثبتت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو، خلال عملياتهم في البحر الأحمر، قدرتهم على استخدام بدائل دفاعية جوية منخفضة التكلفة لمواجهة تهديدات الحوثيين. فعلى سبيل المثال، استخدمت الطائرات الأمريكية صواريخ موجهة بدقة. وأشار إنغرام إلى أن البحرية تسعى إلى تقليص الفجوة في التكلفة بين التهديد ووسائل الاعتراض لتقرب من التوازن.

المدافع التقليدية وإعادة التسلح

وأضاف إنغرام أن هناك اهتمامًا متزايدًا باستخدام المدافع عيار 5 بوصات المثبتة على السفن، والتي تتميز بسعة ذخيرة تفوق بكثير سعة أنظمة إطلاق الصواريخ، وقد أثبتت فاعليتها كوسيلة للدفاع الجوي في البحر الأحمر.

وقال: «إذا تمكنتُ من البقاء في المعركة لفترة أطول باستخدام قذائف من عيار 5 بوصات ضد طائرات مسيرة، فقد يكون من الأفضل القيام بذلك، والاحتفاظ بالأنظمة المتقدمة لمواجهة تهديدات أكبر». كما تُعد إعادة التسلح نقطة محورية في هذه الحسابات، إذ يتعين على السفن الأمريكية التوجه إلى موانئ صديقة مزودة بالإمدادات اللازمة للحصول على صواريخ جديدة، وهو ما يستغرق وقتًا ثمينًا، ويُبقي السفن خارج مناطق العمليات لفترات طويلة. وقد يشكّل ذلك تحديًا كبيرًا في حال اندلاع صراع بحري عالي الوتيرة في المحيط الهادئ. ومع ذلك، تعمل البحرية على تعزيز قدراتها في إعادة التزود بالذخائر في عرض البحر.

تأثير محتمل على حسابات الصين

أشاد إنغرام بما وصفه بـ«قصة نجاح باهرة» في مجال الدفاع الجوي خلال صراع البحر الأحمر، معتبرًا أن هذه التجربة قد تؤثر في حسابات الصين وتخطيطها العسكري. داخليًا، عززت هذه التجربة ثقة البحرية الأمريكية في أنظمتها التسليحية، وسرّعت من تطوير التكتيكات والأساليب والإجراءات التشغيلية. واختتم حديثه بالقول: «من الصعب التنبؤ بشكل المستقبل، لكنني أعتقد أن هناك العديد من الأمور التي يتعين على الجميع أخذها بعين الاعتبار، استنادًا إلى ما حدث في البحر الأحمر خلال الثمانية عشر شهرًا الماضية».

<https://www.businessinsider.com/us-navy-captain-red-sea-conflict-knife-fight-phone-6-booth-2025>

تعزيز التعاون بين الحوثيين والتنظيمات الإرهابية الصومالية يفاقم تهديد الطائرات المسيّرة القاتلة



يشير تقارب أنصار الله في اليمن – المعروفين بالحوثيين – مع تنظيمي الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في الصومال (داعش الصومال) إلى تعميق العلاقات بين هذه الجماعات المصنفة إرهابية، مما قد يعيد تشكيل طبيعة الصراع في القرن الإفريقي وما وراءه. كيف سيؤثر هذا التعاون على أدوات الحرب، لا سيما تكنولوجيا الطائرات المسيّرة القاتلة التي أصبحت سمة متزايدة لعمليات الحوثيين المدعومين من إيران؟ وهل سيؤثر هذا الارتباط مع الجماعات المصنفة من قبل الأمم المتحدة على طريقة قتال الجماعات المتطرفة العنيفة في الصومال أو تصورها على المستوى الإقليمي؟ أصبح نقل التكنولوجيا بين الجماعات المسلحة مفهومًا أفضل منذ انتشار العبوات الناسفة في العراق (2002) وأفغانستان (2001-2021). كما زاد تدفق المقاتلين الأجانب وتوفر تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد من قدرة هذه الجماعات على استغلال قنوات تهريب الأسلحة، وتبادل المعارف، والحصول على المكونات، أو إلهام الآخرين. وانتشار الطائرات المسيّرة العسكرية في أفريقيا يجعل هذا المجال أكثر ازدحامًا وتعقيدًا.

حتى الآن، استخدمت حركة الشباب الطائرات المسيّرة بشكل أساسي لأغراض الدعاية وجمع المعلومات والمراقبة، وليس للقيام بهجمات. ويصف مراقبو الأمم المتحدة العلاقة بين الشباب وأنصار الله بأنها «معاملات انتهازية»، إذ يشتركان في مصالح مشتركة تتعلق بطرق التهريب والوصول إلى مصادر الإيرادات. لكن هناك دلائل تشير إلى أن الشباب قد يسعى لاستخدام الطائرات المسيّرة بطريقة أكثر فتكًا، حيث طلب قادة الحركة في لقاءات مع الحوثيين عام 2024 «أسلحة متقدمة وتدريبًا».

وأظهر الحوثيون ميلاً لاستخدام الطائرات المسيّرة، كما ظهر في هجماتهم على السفن التجارية خلال أزمة البحر الأحمر التي بدأت عام 2023. وقد تعقب الباحث تيمور خان، رئيس عمليات الخليج في مركز أبحاث التسليح في الصراعات، بعض معدات المجموعة التي تعود مباشرة إلى إيران، وقال: «هذه الطائرات هي في الغالب مركبة محلياً من سلسلة صماد للمسيّرات».

وأضاف: «الحوثيون يشتركون المكونات الداخلية ذات الاستخدام المزدوج ويصنعون الهياكل في الداخل». كما يستخدمون طائرات مسيّرة تجارية متاحة في السوق.

ويستفيد كل من حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في الصومال وأنصار الله من تعاونهم المشترك. وتشير تقارير من مركز كارنيغي للسلام الدولي، التي تضم مقابلات مع خفر السواحل، إلى أن «السواحل الصومالية أصبحت حاسمة لضمان وصول تنظيم الشباب إلى الإمدادات الإيرانية من المعدات الصينية اللازمة لتطوير برنامج الطائرات والصواريخ المسيّرة المدعوم من إيران». ويقال إن الجماعات المسلحة في الصومال تستفيد أيضاً من التدريب والحصول على طائرات مسيرة أكثر تطوراً.

وينفذ تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال أيضاً تجارب على الطائرات المسيّرة. ففي بونتلاند، حيث له موطئ قدم، كانت أولى غارات الطائرات المسيّرة المسجلة ضد قوات الأمن في يناير الماضي. وخلال الأشهر الستة التي سبقت ذلك، صادرت السلطات الأمنية خمس طائرات مسيرة انتحارية «أرسلتها أنصار الله»، واعتقلت سبعة أشخاص مرتبطين بجماعتي التطرف الرئيسيتين في الصومال.

وأفاد مراقبو الأمم المتحدة أنه في مايو 2024 «استخدم التنظيم طائرات مسيرة للمراقبة ونشر متفجرات محدودة»، مشيرين إلى أن البرنامج كان يهدف إلى بناء طائرات مسيرة انتحارية. وهذا يشير إما إلى تعاون بين جماعات اليمن والصومال المسلحة، أو إلى تبادل للاستفادة بينها.

ويمثل امتلاك الطائرات المسيّرة أهمية كبيرة للجماعات الإرهابية في تعزيز قدرتها على إظهار القوة. وترتكز التغطية الإعلامية على الطائرات المسيّرة الانتحارية أو التي تُشغّل عن بُعد في مهام قصيرة المدى، والتي تمكن المشغلين من تلقي المعلومات في الوقت الحقيقي، وتُعد «من أخطر التهديدات على المدنيين في المناطق الحدودية»، وفقاً لمراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة في أوكرانيا. وتُعتبر هذه الطائرات محورية في الحروب غير المتكافئة، وتحظى بطلب كبير لدى الجماعات المسلحة، بما فيها أنصار الله.

لكن ما مدى احتمال استخدام هذه الأسلحة بشكل روتيني في الصومال؟ يقول تيمور خان: «تم ضبط مكونات طائرات مسيرة تُشغّل عن بُعد تُهرَّب إلى اليمن، لكن مركز أبحاث التسليح في الصراعات لم ير استخداماً لتلك الطائرات من قبل حركة الشباب، رغم أن ذلك لا يعني أنها لم تُستخدم أبداً».

ما تزال البنادق الهجومية هي السلاح الرئيسي المهرب إلى المنطقة، لكن الخبراء يرون أن انتشار الطائرات المسيّرة يبدو أمراً لا مفر منه. يقول خان: «بمجرد اعتماد هذه التكنولوجيا من قبل جماعة إرهابية معينة، ستنتشر الفكرة في المنطقة وتُقتبس من قبل جماعات مسلحة أخرى، حتى لو لم تكن هناك روابط مباشرة بينها».

ويمكن بسهولة إعادة توظيف طرق التهريب القائمة بالفعل لنقل بضائع أخرى. وتوفر العلاقة بين أنصار الله وحركة الشباب وصولاً أكبر للشباب إلى أسلحة أكثر تطوراً، بالإضافة إلى فرص تهريب ومسارات مالية لأنصار الله.

وتعني العلاقة الوثيقة مع الجماعات المتطرفة في الصومال أيضاً أن أنصار الله – وخاصة إيران التي تدعمه عسكرياً ومالياً ولوجستياً – تكسب «عمقاً استراتيجياً»، بحسب مركز كارنيغي. ومن خلال وكلائها اليمنيين، يمكن لإيران أن تساهم في «تشكيل هيكل الأمن البحري في خليج عدن ومضيق باب المندب»، حيث وقعت العديد من الهجمات على السفن التجارية.

كما أن هذا يزيد من تصورات التهديد في المنطقة، خاصة في إثيوبيا، والصومال، وجيبوتي، وكينيا. وسيجبر ذلك القوات العسكرية على تخصيص المزيد من الموارد للدفاعات الجوية، بحسب الباحث الكبير في الشؤون البحرية بمعهد الدراسات الأمنية، تيموثي ووكر.

ويشير الباحث الكبير بمعهد الدراسات الأمنية، موسى أوكيلو، إلى أن لتقاسم التكنولوجيا القاتلة أثراً نفسياً ودبلوماسياً أيضاً. ويقترح أن مجرد التهديد بامتلاك طائرات مسيرة قاتلة أو الوصول إلى مكوناتها ومسارات التوريد قد يؤثر في الدبلوماسية بحيث «قد يقلل من رغبة المتمردين في المشاركة في المناقشات السياسية». ويضيف أوكيلو أن وجود الطائرات المسيّرة القاتلة في أيدي حركة الشباب يمثل مصدر قلق لمهمة الاتحاد الأفريقي لدعم واستقرار الصومال. ويقول: «لا تزال الطائرات الهجومية في مراحلها الأولى ولم تتطور بعد، لكن يُقال إن الشباب يعدل الطائرات التجارية بإضافة حمولات متفجرة إليها». ويحتاج المتمرّدون إلى ضربة بطائرة مسيرة ناجحة واحدة فقط لتغيير مسار الصراع.

يعلم حفظة السلام أنه حتى الآن، ما تزال البنادق الهجومية هي السلاح المفضل في الصومال. لكن مشاركة التكنولوجيا والخبرات مع لاعب رئيسي في الحرب بالوكالة في اليمن قد يعيد تشكيل الصراع في القرن الإفريقي وما بعده.

<https://www.dailymaverick.co.za/article/2025-10-deepening-ties-between--06-houthis-and-somali-terror-groups-raise-alarm-over-lethal-drone-threat>

الحوثيون: من التمرّد إلى القوة الإقليمية

DAILY SABAH

أورال توغا

يمثل الحوثيون، المعروفون رسمياً باسم «أنصار الله»، نموذجاً لافتاً لحركة تمرّد محلية في شمال اليمن تطوّرت إلى فاعل جيوسياسي إقليمي. فمن جذورهم الزيدية الشيعية، انطلقت مقاومتهم المسلحة ضد الحكومة المركزية في أوائل الألفية، وتمكنوا من السيطرة على العاصمة صنعاء عام 2014. وبحلول عام 2023، برزوا على الساحة الدولية عبر تنفيذ هجمات مباشرة استهدفت إسرائيل والولايات المتحدة.

جاء صعودهم نتيجة لتقاطع استراتيجية إيران الإقليمية القائمة على دعم الوكلاء، مع النظام الأمني الخليجي الذي تقوده السعودية والإمارات. وتشكل الظاهرة الحوثية نتاجًا لتفاعلات داخلية يمنية وتوظيفات خارجية جيوسياسية. فهم لا يتمتعون باستقلال تام، ولا يخضعون كليًا لقوى خارجية، بل يمثلون كيانًا سياسيًا هجينًا يتشكل من مزيج من الضرورات المحلية والارتباطات الإقليمية.

من هم الحوثيون؟

نشأت حركة الحوثيين في محافظة صعدة شمال اليمن، وسط بيئة من التهميش التاريخي الذي عانى منه أتباع المذهب الزيدي. والزيدية فرع من التشيع نشأ في القرن الثامن، يتميز عن التشيع الاثني عشري السائد في إيران، إذ لا يؤمن الزيديون بعصمة الأئمة ولا بسيطرة المرجعيات الدينية المطلقة، ويركزون بدلًا من ذلك على النشاط السياسي وبنية دينية لا مركزية، ما جعلهم أكثر قدرة على التكيف مع الديناميات السياسية اليمنية. بدأت الحركة في التسعينيات كصحوة ثقافية ودينية تحت اسم «الشباب المؤمن»، لكنها تحولت بحلول عام 2004 إلى تمرد مسلح، تغذّيه الانقسامات العقائدية الداخلية والسياسات المركزية التي أخلّت بالتوازن القبلي. وتطورت الهوية السياسية للحوثيين على ثلاثة محاور رئيسية: الانتماء المذهبي، المطالبة بالحكم الذاتي، ورفض التدخل الأجنبي. وفي هذا السياق، شكّلت الزيدية أساسًا دينيًا ومرجعًا للشرعية السياسية. بعد سيطرتهم على صنعاء في 2014، فرض الحوثيون سلطتهم على مؤسسات الدولة الحيوية، بما في ذلك الأمن، والضرائب، والقضاء، والتعليم. وهم اليوم يسيطرون فعليًا على معظم المناطق السكانية في اليمن، وقد تحولوا من جماعة متمردة إلى كيان سياسي مسلح يمتلك أدوات ملموسة في الحكم وبناء الدولة. وقد تجاوز الخطاب الأيديولوجي للحوثيين تعاليم الزيدية التقليدية، إذ أعادوا تأويلها من منظور ثوري، ودمجوها بخطاب المقاومة الشيعية المرتبط بإيران، مما أفضى إلى بنية فكرية هجينة. وترتكز رؤيتهم للعالم على ثلاثة مفاهيم محورية: الاستقلال، السيادة، والعدالة، وهي مبادئ يستخدمونها لتبرير مطالبهم بإزالة النفوذ الأجنبي، ومحاربة الفساد، واستعادة التمثيل السياسي الحقيقي. ويقدم الحوثيون أنفسهم كقوة إصلاحية سياسية واجتماعية تسعى لتكون بديلًا للدولة المركزية. وخلال مؤتمر الحوار الوطني برعاية الأمم المتحدة، رفضوا مقترح الفيدرالية المكوّنة من ستة أقاليم، معتبرين أنه سيؤدي إلى تهميش إضافي للزيديين في الشمال.

العلاقة مع إيران

غالبًا ما تُصوّر علاقة الحوثيين بإيران في إطار «الحرب بالوكالة»، غير أن هذا الوصف يفتقر إلى الدقة من الناحيتين المفاهيمية والواقعية. فعلى الرغم من أن الدعم الإيراني عزز قدرات الحوثيين العسكرية والتقنية بشكل ملحوظ، إلا أنه لم يجعلهم مجرد أداة تابعة بالكامل. بل تعكس العلاقة تقاربًا استراتيجيًا قائمًا على مصالح غير متكافئة لكنها متداخلة ومتكاملة. وتقدّم إيران دعمًا عسكريًا مباشرًا للحوثيين. فمنذ عام 2015، ظهرت في ترسانة الجماعة صواريخ باليستية من طراز «بركان-1»، وصواريخ كروز من نوع «قدس»، وطائرات مسيرة من سلسلة «صماد»، وكلها تُظهر صلات تقنية واضحة بالأنظمة العسكرية الإيرانية. وقد استُخدمت هذه الأسلحة في الحرب الداخلية، وكذلك في هجمات بعيدة المدى استهدفت السعودية والإمارات، وعمليات بحرية في البحر الأحمر. وتسعى إيران، من خلال تمكين الحوثيين بهذه القدرات، إلى الإبقاء على حالة الضغط المستمر على الحدود الجنوبية للسعودية، ورفع التكلفة الأمنية على دول الخليج.

لكن، وعلى عكس جماعات أخرى مدعومة من إيران مثل «حزب الله» في لبنان أو «الحشد الشعبي» في العراق، يحتفظ الحوثيون بقدر ملحوظ من الاستقلالية في اتخاذ قراراتهم السياسية. فعلى سبيل المثال، لم يكن قرار السيطرة على العاصمة صنعاء في عام 2014 بإيعاز مباشر من طهران، وإن كانت الأخيرة قد دعمت النتائج لاحقًا. وبالمثل، فإن الهجمات التي شنها الحوثيون على إسرائيل بعد حرب غزة في عام 2023 لم تتم بتنسيق مباشر مع إيران، بل جاءت ضمن حسابات استراتيجية مستقلة.

وعلى المستوى العقائدي، ورغم التشابه في الخطاب مع الجمهورية الإسلامية، لا يتبنى الحوثيون نموذج «ولاية الفقيه» الذي يشكل العمود الفقري للنظام السياسي في إيران. كما لم يعمدوا إلى استنساخ النظام الديني المركزي للجمهورية الإسلامية، بل أعادوا تأويل الزيدية بما يخدم خطابهم الثوري، من دون ترسيخ هرمية دينية أو سلطة مطلقة لرجال الدين.

العنصر الفارق في هذه العلاقة هو الاستفادة المتبادلة. فإيران ترى في الحوثيين نقطة ارتكاز استراتيجية لتوسيع نفوذ «محور المقاومة» داخل شبه الجزيرة العربية، بينما ينظر الحوثيون إلى إيران باعتبارها مصدرًا للدعم والشرعية في مواجهة النظام الإقليمي والدولي. وعليه، فإن العلاقة بين الطرفين لا تُختزل في التبعية، بل تشكّل شراكة متعددة الأبعاد تجمع بين التقارب والتوتر. فالدعم الإيراني لم يكن حجر الأساس في نشأة الحوثيين، لكنه بلا شك أسهم في مضاعفة تأثيرهم الإقليمي.



الهجمات على الولايات المتحدة وإسرائيل

شكّلت الهجمات المباشرة التي شنها الحوثيون على كل من إسرائيل والولايات المتحدة بعد عام 2023 نقطة تحوّل بارزة، إذ تخطّوا دور الفاعل المحلي في اليمن، ليتحولوا إلى قوة مؤثرة ضمن الإطارين الإقليمي والدولي. ورغم أن هذه الهجمات تُفسّر غالبًا بدوافع أيديولوجية أو بإيعاز من إيران، فإنها في واقع الأمر تعبّر عن حسابات استراتيجية مركّبة.

لم تكن الهجمات على إسرائيل مجرد ردود فعل دينية أو أخلاقية. فبعد اندلاع حرب غزة في 7 أكتوبر 2023، أطلق الحوثيون صواريخ باليستية وطائرات مسيرة باتجاه أهداف إسرائيلية، في خطوة هدفت إلى تحقيق غايتين أساسيتين: تعزيز موقعهم ضمن ما يُعرف بـ«محور المقاومة»، وترسيخ شرعيتهم في أوساط الرأي العام العربي. وقد سعى الحوثيون من خلال هذه العمليات إلى تقديم أنفسهم باعتبارهم الفاعل العربي الوحيد القادر على اتخاذ إجراءات عسكرية مباشرة ومؤثرة.

أما الهجمات التي استهدفت المصالح الأمريكية، فقد استندت إلى منطق استراتيجي صريح؛ إذ يرى الحوثيون أن الدعم اللوجستي والتسليحي والاستخباراتي الذي تقدمه واشنطن للتحالف الذي تقوده السعودية يجعلها طرفاً مباشراً في النزاع. ومن هذا المنطلق، استهدفت عملياتهم السفن الأمريكية في البحر الأحمر بهدف توجيه رسائل ردع، واستعراض قدراتهم التقنية والتنظيمية.

وتُعد هذه الهجمات أيضاً ورقة ضغط تفاوضية في الحسابات الإقليمية، إذ يشكّل تعطيل الملاحة في البحر الأحمر أداة ضغط اقتصادي ودبلوماسي فعّالة. غير أن هذه الاستراتيجية لم تكن من دون عواقب؛ فقد ردّت إسرائيل بإعلان استهداف قيادات حوثية بشكل مباشر، فيما شنّت الولايات المتحدة ضربات جوية واسعة طالت البنية التحتية الحوثية. كما تم تشكيل تحالفات بحرية دولية، ما ضيق هامش المناورة أمام الحوثيين.

اليمن تحت حكم الحوثيين

رغم نشأة الحوثيين في سياق أزمات داخلية يمنية، فإنهم تحوّلوا تدريجياً إلى عنصر محوري في البنية الأمنية الإقليمية. وتُعد حركة «أنصار الله» اليوم نموذجاً أساسياً لفهم كيفية تحوّل الجهات غير الحكومية في الشرق الأوسط إلى كيانات ذات طابع مؤسسي داخلي وقدرة متزايدة على التأثير العسكري خارج الحدود. وقد شكّلت العلاقة مع إيران عامل تسريع وحدّ في آنٍ معاً. فمن غير المرجح أن يكون الحوثيون قد طوّروا قدراتهم العسكرية والتقنية بمعزل عن دعم طهران، غير أن هذا الدعم لم يصل إلى حد السيطرة الكاملة. إذ يتحرك الحوثيون ضمن تقاطعات استراتيجية مع إيران، لكنهم يحتفظون بأولوياتهم الوطنية وهياكلهم الذاتية في اتخاذ القرار.

وقد أسهمت الهجمات على كل من إسرائيل والولايات المتحدة في توسيع حضور الحوثيين الإقليمي، ودمجهم ضمن منظومة أمنية آخذة بالتشكّل، تمتد من شرق البحر المتوسط إلى البحر الأحمر. واليوم، تجاوزت «جماعة الحوثي» حدود السياسة اليمنية الداخلية، لتصبح كياناً هجيناً يتمتع بخصائص تشبه الدولة، ويشكّل تهديداً لا يقتصر على التوازن الداخلي في اليمن، بل يمتد ليطال النظام الإقليمي برمّته.

<https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/from-rebellion-to-regional-power-the-houthis>

الحوثيون بين التصعيد والحسابات الإيرانية: هل تلوّح طهران بورقتها الأخيرة؟

THE JERUSALEM POST

سيث جي. فرانزمان

أشارت تقارير صادرة إلى أن الحوثيين قد يصعدون هجماتهم إذا انضمت الولايات المتحدة إلى الحرب الإسرائيلية ضد إيران. وكانت الجماعة الإرهابية المتمركزة في اليمن قد أوقفت مؤخراً هجماتها على السفن في البحر الأحمر، منذ أن أنهت الولايات المتحدة حملتها الجوية ضد الحوثيين في الشهر الماضي.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد قرر إنهاء تلك الضربات بعد عدة أسابيع، عندما بدا أن الحوثيين وافقوا على وقف هجماتهم على حركة الشحن، وإن لم يشمل ذلك الهجمات ضد إسرائيل نفسها. وقد تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً ضد الحوثيين بعد أن بدأوا في مهاجمة السفن، عقب شن الحرب على غزة. وبرر الحوثيون في البداية هجماتهم بأنها تستهدف سفناً مرتبطة بإسرائيل، لكنهم سرعان ما وسّعوا نطاقها لتشمل عددًا كبيرًا من السفن التجارية الأخرى. ورغم معارضة مجموعة من الدول الغربية لتلك الهجمات منذ نوفمبر وديسمبر 2023، إلا أن هذه المعارضة لم تنجح في ردعهم. وفي وقت لاحق، وسّع الحوثيون حملتهم لتشمل هجمات متكررة بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة ضد إسرائيل، وردّت إسرائيل عدة مرات خلال عام 2024.

الحوثيون يستغلون الهجمات على إيران لإعادة تجميع قواتهم في اليمن

في عام 2025، علّقت الجماعة الإرهابية هجماتها خلال فترة الهدنة في غزة. وكانت قد أعلنت دعمها لحركة حماس، ولذلك اختارت الالتزام بالهدنة. وعندما انتهت في 1 مارس، استأنف الحوثيون هجماتهم. وفي 15 مارس، بدأت الولايات المتحدة جولة جديدة من التدخل العسكري. وكان هذا بمثابة اختبار لإدارة ترامب، التي أوقفت هجماتها بمجرد أن شعرت بأنها حققت ما تريد. ومع ذلك، واصل الحوثيون إطلاق الصواريخ الباليستية على إسرائيل طوال شهر مايو وحتى 13 يونيو، حينما شنت إسرائيل هجومًا على إيران. ويبدو أن الحوثيين استغلوا هذا التصعيد لإعادة تنظيم صفوفهم. إلا أن التهديدات الأمريكية بالتدخل المباشر ضد إيران دفعت على ما يبدو الحوثيين إلى إعادة تقييم موقفهم. فقد يسعون إلى إحداث فوضى في حركة الملاحة البحرية، وهو ما قد تفعله إيران أيضًا في مضيق هرمز. ويمكن للحوثيين استهداف السفن المارة عبر مضيق باب المندب في البحر الأحمر، ما قد يشكل تهديدًا كبيرًا لإمدادات الطاقة العالمية. وهذه الخطوة تُعتبر واحدة من آخر أوراق طهران الاستراتيجية. ومع ذلك، قد تتردد إيران في المضي في هذا الاتجاه، خشية إثارة غضب دول الخليج. فالجمهورية الإسلامية تحتفظ بعلاقات ودية مع سلطنة عُمان والكويت وقطر، كما أنها تعمل على تحسين علاقاتها مع مصر والسعودية والإمارات.

وسيلحق أي استهداف لحركة الشحن أضرارًا بمصر لاعتمادها الكبير على قناة السويس، كما سيُثير استياء الإمارات والسعودية. وعلى الحوثيين وإيران أن يضعوا هذه التداعيات في الحسبان وسط التوترات المتصاعدة.

<https://www.jpost.com/middle-east/iran-news/article-858478>

الرئيس اليمني يلتقي الرئيس الروسي، على الرغم من استمرار علاقات موسكو مع الحوثيين



التقى رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، رشاد العليمي، بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في العاصمة موسكو في 28 مايو، لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين. وبحسب وكالة الأنباء الروسية «تاس»، فإن هذه الزيارة تُعد الأولى من نوعها لرئيس المجلس إلى موسكو منذ تأسيسه عام 2022.

وأعرب العلمي، وفقًا لما أوردته الوكالة، عن شكره لبوتين لدعم روسيا للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا. وكانت روسيا قد أعلنت في مطلع عام 2025 عن نيتها افتتاح سفارة لها في مدينة عدن، العاصمة المؤقتة لليمن بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء عام 2014، إلا أن هذه الخطوة لم تُنفذ بعد. وعلى الرغم من اعتراف روسيا رسميًا بالحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، وتأكيد دعم «الأمن والاستقرار» في المنطقة، إلا أنها تواصل دعمها لجماعة الحوثي المسلحة التي تسيطر على شمال اليمن.

التواصل الأخير بين روسيا والحوثيين

كشفت العقوبات الأخيرة التي استهدفت قادة وممولين وشبكات تسليح مرتبطة بجماعة الحوثيين عن حجم انخراط روسيا في دعم هذه الجماعة. ففي الجولة الأولى من العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب، أشارت وزارة الخزانة الأمريكية إلى أن محمد عبدالسلام، المتحدث باسم الحوثيين والمقيم في مسقط، «سافر إلى موسكو والتقى مسؤولين في وزارة الخارجية الروسية، ونسق مع عسكريين روس لترتيب زيارات إضافية لوفود حوثية إلى روسيا». وشارك عدد من المسؤولين الحوثيين المشمولين بالعقوبات في اجتماعات مع الجانب الروسي بهدف التفاوض على صفقات تسليح. وضمت هذه اللقاءات شخصيات روسية مدنية إلى جانب مسؤولين حكوميين وعسكريين. وكشفت العقوبات الأمريكية عن أحد المخططات التي تقضي بإرسال مقاتلين يمينيين للقتال في أوكرانيا إلى جانب روسيا، مقابل تعويضات مالية حصلت عليها الجماعة. وفي جولة ثانية من العقوبات، تم تسليط الضوء على دور رجال أعمال مقيمين في روسيا في تمويل شبكة سعيد الجمل، وهو «ممول حوثي يقيم في إيران». وتشير التقارير إلى أن شبكة الجمل تخدم مصالح الحوثيين والحرس الثوري الإيراني ووكلاء طهران الإقليميين، وشملت عملياتها نقل الحبوب المسروقة من الأراضي الأوكرانية التي تحتلها روسيا إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن. كما تكررت التقارير التي تحدثت عن احتمال قيام روسيا بتزويد الحوثيين بأسلحة، بما في ذلك صواريخ مضادة للسفن وأسلحة خفيفة. ومع ذلك، توجي المعطيات بأن الجهود الدبلوماسية حالت دون وصول أسلحة متقدمة إلى الجماعة حتى الآن. ووفقًا لصحيفة وول ستريت جورنال، التي كانت أول من كشف عن صفقة أسلحة صغيرة بقيمة 10 ملايين دولار، لم يتضح ما إذا كانت الصفقة قد تمت بتوجيه مباشر من الكرملين، إلا أن الصحيفة أشارت إلى أن التنسيق تم من قبل فيكتور بوت، المعروف بلقب «تاجر الموت»، وهو تاجر أسلحة بارز يُعتقد أن له صلات وثيقة بالاستخبارات الروسية. وكان بوت قد حُكم عليه بالسجن 25 عامًا في الولايات المتحدة عام 2011، قبل أن يُفرج عنه في صفقة تبادل مع الأمريكية بريتي غرايغر في ديسمبر 2022. وفي مطلع عام 2024، أفادت وكالة بلومبرغ بأن الحوثيين توصلوا إلى تفاهم مع روسيا والصين يضمن عبور سفن البلدين بأمان عبر البحر الأحمر، رغم استهداف الجماعة المتكرر للسفن التجارية والعسكرية. وفي المقابل، تعهدت موسكو وبكين بتقديم دعم سياسي للحوثيين في المحافل الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن، حيث تتمتعان بحق النقض (الفيتو).

وفي أكتوبر 2024، ذكرت وول ستريت جورنال أن روسيا زوّدت الحوثيين بمعلومات استخباراتية لمساعدتهم في تحديد أهدافهم في البحر الأحمر. ونقلت الصحيفة عن مسؤول أمريكي رفيع أن موسكو أرسلت عناصر من جهاز الاستخبارات العسكرية (GRU) إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين لتقديم المشورة والمساعدة الفنية للجماعة.

[yemeni-president-meets-with-/06/https://www.longwarjournal.org/archives/2025-russian-president-despite-russias-ongoing-relationship-with-the-houthis.php](https://www.longwarjournal.org/archives/2025/yemeni-president-meets-with-russian-president-despite-russias-ongoing-relationship-with-the-houthis.php)

ما الذي تسعى روسيا لتحقيقه من الصراع في اليمن؟



كثّف الكرملين في الآونة الأخيرة اتصالاته مع المتمردين الحوثيين في اليمن، مما أثار آمالاً في إمكانية استغلال نفوذه لديهم للمساهمة في إيجاد تسوية للنزاع المستمر هناك. ومع ذلك، فإن موسكو في الوقت الراهن ليست راغبة ولا قادرة على فرض قيود على الحوثيين.

وقد عقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الشهر الماضي في موسكو مباحثات مع نظيره اليمني رشاد العليمي. وتعول الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً على الحصول على مساعدات اقتصادية وغذائية من روسيا، إلى جانب أملها في أن تستخدم موسكو نفوذها على الحوثيين لتحسين الأوضاع في البلد الذي مزقته الحرب. تغرق اليمن منذ أكثر من عقد في حرب أهلية ضارية تفاقمت بتدخل قوى خارجية. إذ لطالما دعمت إيران حركة أنصار الله، المعروفة بالحوثيين، الذين يسيطرون على نحو ثلث الأراضي اليمنية في الشمال، بما في ذلك العاصمة صنعاء.

وفي الجانب المقابل، تحظى الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، الممثلة بالمجلس الرئاسي برئاسة العليمي، بدعم السعودية التي قادت، إلى جانب حلفائها، تدخلاً عسكرياً مباشراً ضد الحوثيين منذ مارس 2015. إلا أن الحملة التي كانت مقررة أن تستمر أسابيع قليلة امتدت لسنوات دون تحقيق النتائج المرجوة. وبناءً عليه، أبرمت في أبريل 2022 هدنة مهيئة بين الرياض والحوثيين، مع بقاء السعودية مهتمة بالأحداث اليمنية، حيث تقضي السلطات الرسمية معظم وقتها في الرياض.

ويشارك في الصراع طرف آخر هو المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من الإمارات، والذي يطالب باستقلال الجنوب على أساس حدود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة (1967-1990). ويشمل نفوذ المجلس العاصمة المؤقتة وعدداً من الموانئ الرئيسية، من بينها عدن.

أدت سنوات الحرب المستمرة إلى أزمة إنسانية عميقة في اليمن، حيث يواجه نحو نصف السكان البالغ عددهم 34 مليون نسمة نقصاً حاداً في الغذاء، فيما انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى أقل من نصف مستواه في عام 2015.

وتفاقت الأزمة بشكل أكبر بعد أن بدأ الحوثيون في خريف 2023 بشن هجمات على السفن في البحر الأحمر. وردت الولايات المتحدة وحلفاؤها بقصف الأراضي اليمنية، ما أدى إلى توقف شبه كامل لصادرات النفط عبر ميناء عدن، وانخفاض إيرادات الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً بنسبة 42% في النصف الأول من عام 2024 فقط. واليمن اليوم في حاجة ماسة إلى المساعدات الدولية، التي تأمل في تلقيها من روسيا ودول أخرى. ورغم أن موسكو لا تتعجل في تقديم مساعدات إنسانية واسعة النطاق لليمن، إلا أنها أبدت استعدادها لمناقشة التعاون في مجالات محددة، مثل استكشاف حقول النفط اليمنية. كما تعترم الدولتان توسيع جهودهما المشتركة في قطاع الوقود والطاقة، وفقاً لما تم الاتفاق عليه مؤخراً بين نائب وزير الطاقة الروسي، رومان مارشافين، والسفير اليمني في موسكو، أحمد الوحيشي.

كما أصبح اليمن من أكبر مستوردي الحبوب الروسية، حيث استورد نحو مليون طن في العام الماضي. ومن المقرر عقد أول اجتماع للجنة الحكومية الروسية-اليمنية خلال هذا العام. ومع ذلك، تظل مسألة مشاركة موسكو المحتملة في تسوية الحرب الأهلية اليمنية هي القضية الأساسية في العلاقات بين البلدين. على مدى سنوات، لم تكن لدى روسيا مصلحة واضحة في النزاع اليمني، ولم تؤيد طرفاً على حساب آخر. ولا تزال السلطات الروسية تؤكد حيادها، إذ تواصل لقاءاتها مع ممثلي الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، والحوثيين، وكذلك المجلس الانتقالي الجنوبي. لكن مع بدء الغزو الروسي الكامل لأوكرانيا، جذب الحوثيون بأيديولوجيتهم المعادية للغرب وهجماتهم على السفن الغربية، اهتماماً خاصاً من الكرملين، حتى وصلت العلاقات إلى تطوير تعاون عسكري.

ويعمل مستشارون عسكريون من جهاز الاستخبارات العسكرية الروسية (GRU) في صنعاء، وأفاد خبراء مجلس الأمن الدولي بتزايد محاولات تهريب أسلحة إلى اليمن تحمل علامات فنية مشابهة للأسلحة الروسية. وفي الخريف الماضي، كشفت تقارير عن محادثات روسية مع الحوثيين (بواسطة إيران كوسيط) بشأن نقل صواريخ مضادة للسفن من نوع بي-800 أونيكس (ياخونت. ومن بين المفاوضين الروس في هذه الصفقة فيكتور بوت، المعروف بـ«تاجر الموت»، الذي حُكم عليه بالسجن 25 عاماً في الولايات المتحدة بتهمة تهريب الأسلحة، وأطلق سراحه في صفقة تبادل أسرى عام 2022 بين موسكو وواشنطن.

أثبت الحوثيون وجودهم لدى الكرملين بشكل رئيسي لأنهم يشنون انتباه الغرب وموارده عن دعم أوكرانيا. علاوة على ذلك، تبدو فرص الحوثيين في الحرب اليمنية جيدة حالياً؛ فقد عززت الضربات الجوية الأمريكية والإسرائيلية الأخيرة في اليمن من شعبيتهم، حيث يواصلون قصف الأراضي الإسرائيلية، ومن المرجح أن تكون موسكو متورطة أيضاً بتزويدهم ببيانات الأقمار الصناعية.

وفي المقابل، دعم الحوثيون موسكو في قضايا مهمة بالنسبة لها، مضيفين صوتهم لمطالبها بأن تكون قائد التيار العالمي المناهض للغرب. على سبيل المثال، ينسب الحوثيون الحرب في أوكرانيا إلى السياسة الأمريكية. وفي صيف 2024، تعاونت روسيا والحوثيون لخداع مئات اليمنيين للقتال في أوكرانيا.

ورغم نفي روسيا الرسمي تقديم أي دعم عسكري للحوثيين، إلا أنها، إلى جانب إيران، من الدول القليلة التي تتواصل مع الحوثيين على المستوى الدبلوماسي والسياسي. وتؤكد قيادة الحوثيين أنهم يشتركون مع روسيا في أهداف مشتركة في الشرق الأوسط، بينما دعت موسكو واشنطن إلى إعادة النظر في تصنيف «أنصار الله» كجماعة إرهابية.

ويجعل هذا التقارب بين موسكو والحوثيين من الضروري أن تبني الأطراف الأخرى في النزاع اليمني علاقات مع روسيا أيضاً. ففي أعقاب زيارة الرئيس اليمني رشاد العليمي إلى موسكو، التقى نائب وزير الخارجية الروسي

ميخائيل بوغدانوف بالسفير اليمني أحمد الوحيشي أربع مرات خلال العام الحالي فقط. ويبدو أن الحكومة اليمنية الرسمية تعوّل على دور الكرملين في تحسين الأوضاع، بما في ذلك كبح نشاطات الحوثيين المتشددة داخل البلاد.

وفي كل الأحوال، لا خيار لليمن سوى اللجوء إلى موسكو. كانت الحكومة اليمنية تأمل في أن تسمح الضربات الجوية الأمريكية بشن عملية برية ناجحة لاستعادة السيطرة على الأراضي المفقودة، إلا أن التوقف السريع للعملية في مايو أظهر أن الأمريكيين ليسوا مستعدين للانخراط في صراع طويل مع «أنصار الله»، خصوصاً في ظل المفاوضات الجارية مع إيران.

لكن في النهاية، تبدو الآمال في دعم روسي لحل الصراع اليمني غير مبررة. فالحرب في أوكرانيا تستنزف موارد موسكو، والكرملين ليس مستعداً لتحويل تلك الموارد إلى الحرب الأهلية اليمنية. وعلى العكس، فإن نجاح الحوثيين في شل حوالي 12% من التجارة الدولية وإلهاء الغرب يخدم المصالح الروسية تماماً. وبعد سقوط نظام بشار الأسد في سوريا العام الماضي، لم يعد لدى روسيا الكثير من الحلفاء في الشرق الأوسط، وهي غير مستعدة للمخاطرة بالقليل المتبقي من أجل تحقيق استقرار دولي.

[russia-interest-/05/https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2025
yemen-conflict?lang=en](https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2025/yemen-conflict?lang=en)



مركز أبعاد للدراسات والبحوث Abaad Studies & Research Center

	0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
	0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
	a b a a d s t u d i e s
	a b a a d s t u d i e s
	Abaad Studies & Research Center
	مركز أبعاد للدراسات والبحوث
	abaadstudies@gmail.com
	info@abaadstudies.org
	www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص ، من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م ، يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.